الأمم المتحدة

A/61/162

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

موجز وقائع جلستي تبادل الرأي غير الرسميتين اللتين عقدتهما الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ٢٢٨/٦٠، طلبت الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم جلسات غير رسمية لتبادل الرأي لمدة يوم واحد مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحضيرا للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويتشرف رئيس الدورة الستين للجمعية العامة بأن يحيل موجز وقائع هاتين الجلستين اللتين عقدتا في نيويورك يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢ - وكان الهدف من الجلستين اللتين عقدتا على مدار يوم واحد إعطاء الفرصة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتبادل الرأي مع الدول الأعضاء

* A/61/50.

210706 210706 06-43599 (A)

وتقديم مساهمات في استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج بروكسل. ويهدف استعراض منتصف المدة إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والعراقيل التي تعترض السبيل أمام مواصلة تنفيذ برنامج بروكسل.

٣ - ويوفر برنامج بروكسل، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في عام ٢٠٠١، إطارا لشراكة عالمية بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين من أجل ''الإسراع بالنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة في أقل البلدان نموا وإنهاء التهميش الحاصل فيها، عن طريق القضاء على الفقر والتفاوت والحرمان في هذه البلدان، وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يحقق مصلحتها''. وفي قرارها ٢٤٤/٥٩، قررت الجمعية العامة عقد استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج بروكسل في عام ٢٠٠٦.

٤ - وأنشأ رئيس الجمعية العامة فرقة عمل من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لمساعدته في أعمال التحضير لعقد جلستي تبادل الرأي غير الرسميتين. وساعدت فرقة العمل في صياغة الموضوع الرئيسي للجلستين ومواضيعهما الفرعية، وتحديد شكل الجلستين وأسماء المتكلمين والمشاركين النشطين. ونهض مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بدور الأمانة الفنية لأعمال التحضير.

٥- وكان الموضوع المحوري للجلستين ''إقامة شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا''. وافتتح رئيس الجمعية العامة الجلستين، وأدلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة ببيان، وكذلك الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة بوصفه منسق مجموعة أقل البلدان نموا، ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وألقى رئيس منظمة ''رصد أقل البلدان نموا'' غير الحكومية الكلمة الرئيسية.

٦ - وتولى الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، بصفته نائب رئيس الجمعية العامة، رئاسة جلستي تبادل الرأي المتتابعتين. وركزت الجلسة الأولى على ''تسخير الشراكة من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا''، والجلسة الثانية على ''إطلاق طاقات العمل التجاري الحر من أجل إنهاء الفقر في أقل البلدان نموا''. وتألفت أعمال كل جلسة من بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتبادل للآراء مع الدول الأعضاء المشاركة.

٧ - وفي ختام الجلستين، قدم وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ملخصا للقضايا الرئيسية التي أثيرت فيهما، أعقبه بيان ختامي أدلى به رئيس الجمعية العامة، الذي أعرب عن أمله في أن يولي الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، الاهتمام الواجب بالتوصيات المقدمة خلال هاتين الجلستين، وأن يترجم بعضها إلى خطوات عمل ملموسة تدعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا. وأوصى بمواصلة الحوار بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على مستويات مختلفة وفي محافل مختلفة خلال تنفيذ برنامج بروكسل.

ثانيا - النتائج الرئيسية

٨ - كان من بين النتائج التي تمخضت عنها الجلستان ما يلي:

(أ) ينبغي تعزيز الشراكات، لا بين القطاعين العام والخاص وحدهما، وإنما كذلك بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا، وبين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى؛

(ب) على جميع القوى الفاعلة أن تنهض بالمسؤوليات المعهودة إليها في إطار برنامج بروكسل لكي تتحقق غاياته وأهدافه، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في أقل البلدان نموا؛

(ج) السبب الأساسي في بطء خطوات التقدم المحرز في أقل البلدان نموا هو الضعف الهيكلي - وهو تركيبة مزدوجة من الفقر المتفشي وضعف القدرات المؤسسية والتقنية والبشرية؛

(د) من المهم تمكين المرأة حتى تستطيع أن تساهم مساهمة كاملة في الجهود الإنمائية في أقل البلدان نموا. وينبغي كذلك إعطاء الشباب موقعا متقدما في برنامج التنمية في أقل البلدان نموا. وينبغي الالتفات أيضا إلى هموم المشردين داخليا؛

(هـ) الحاجة ماسة إلى دعم التنمية في القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية، باعتبار ذلك عاملا هاما مساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا. وقد اعتبر قصور البنية التحتية وعدم كفاية الموارد المالية الداخلية والخارجية بعضا من أسباب ضعف الاستثمار في الزراعة؛

(و) يلزم بشدة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، من حيث الحجم والفعالية، مع ضرورة التركيز على النواتج والأهداف الممكن تحقيقها وعلى أوجه ومجالات إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ز) ضرورة إيلاء المزيد من التركيز على تحسين سداد الإدارة والاستدامة البيئية؛

(ح) تنهض مشاريع التمويل المحدود والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ويمكن للقطاع الخاص أن يقدم مساهمة كبرى في الحد من الفقر من خلال الأنشطة الأساسية لمؤسسات الأعمال التجارية، طالما نفذت بروح المسؤولية وفي إطار مستدام وشامل للجميع؛

(ط) يلزم بشدة زيادة القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا. كما أن تحسين البنية التحتية، بما في ذلك تيسير الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعد من المقومات الحيوية. وينبغي النهوض بالموارد البشرية في أقل البلدان نموا بتنظيم برامج تعليمية وصحية ذات تمويل كاف. ويلزم أيضا تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تؤدي إلى تنمية القطاع الخاص؛

(ي) التجارة بالغة الأهمية للقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. والحاجة ماسة لمعالجة القيود التي تكتنف جانب العرض وإلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، التي تؤثر تأثيرا سلبيا على أداء أقل البلدان نموا في مجال التصدير؛

(ك) توجد على صعيد العالم ''فجوة في أنشطة استقطاب الدعم'' لقضايا أقل البلدان نموا.ويلزم القيام بحملة عالمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل استقطاب الدعم لتنفيذ برنامج بروكسل خلال النصف الثاني للعقد؛

(ل) يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تنهض بدور أساسي كشركاء في تنفيذ برنامج بروكسل. وعلى أقل البلدان نموا أن توفر بيئة تشجع تلك المنظمات على النهوض بدورها الداعم. وينبغي تزويدها بالدعم اللازم لبناء قدراتها؛

(م) ضرورة أن تجدد المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة العهد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في برنامج بروكسل وأن تبر بها.

ثالثا – جلستا تبادل الرأي

ألف – المواضيع الشاملة

٩ – برز عدد من المواضيع والاهتمامات المتكررة خلال جلستي تبادل الرأي، كان من بينها: (أ) الشراكات، (ب) سداد الإدارة، (ج) تدبير الموارد اللازمة للتنمية، (د) التجارة، (هـ) الهجرة، (و) الفئات الضعيفة.

١ – الشراكات

١٠ – أكد المشاركون أهمية الشراكات في ضوء الإطار المحدد في برنامج بروكسل والهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية''.

١١ – وذكّر المشاركون بالفشل الذي حدث في برنامجي العمل لأقل البلدان نموا، اللذين استغرقا عقدين من الزمن، وأعربوا عن قلقهم بالنسبة لعزم المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته التي أعلنها في عام ٢٠٠١. ففي الوقت الذي أبرز فيه المشاركون المسؤولية المبدئية لأقل البلدان نموا عن تنمية نفسها، فإنهم دعوا الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها حتى يمكن تحقيق أهداف وأغراض برنامج بروكسل بحلول عام ٢٠١٠. كما تناول العديد من المشاركين احتياجات أقل البلدان نموا، مثل زيادة المساعدات كما وكيفا، وإلى الإنفاق الموجه على القطاع الاجتماعي، وبناء القدرات، وسداد الإدارة. ويبدو أنه كان هناك اتفاق عام على مسؤوليات كل من البلدان الصناعية وأقل البلدان نموا عن تنمية هذه الأخيرة، وضرورة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بصورة أوثق في الجهود التي تبذلها تلك الدول من أجل تنمية نفسها.

١٢ – ولوحظ أن الشراكة ينبغي أن تقوم على الثقة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومة. كما لاحظ العديد من المشاركين أن هناك انعدام ثقة بشكل عام بين شركاء التنمية وبين الحكومات في أقل البلدان نموا، وكذلك فيما بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، وهو ما يعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر. ولا بد من الاعتراف بدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من جانب القطاع الخاص والحكومات، حتى يمكن أن يصبح هؤلاء شركاء حقيقيين في الجهود الإنمائية. وحثت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على إقامة حوار مستمر مع الحكومة، حتى يمكن اقتسام التجارب وإيجاد طرق مبتكرة للتنمية المستدامة. والدعم المؤسسي ضروري هنا من أجل بناء قدرات هذه العناصر الفاعلة على المشاركة المثمرة مع غيرها.

١٣ - وساهمت بعض الدول الأعضاء مع المشاركين في جهودهم للمساهمة في برنامج التنمية في أقل البلدان نموا. فقد أدرجوا دعم الأسواق الناشئة، وتطوير البنية التحتية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجيع السلوك الذي يتسم بالمسؤولية الاجتماعية في شركاتهم العاملة في البلدان النامية.

١٤ - وأكد المشاركون من جديد الإمكانيات الهائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بعض المجالات مثل التجارة، والصحة، والحد من أخطار الكوارث، ونظم الإنذار المبكر. ولكنهم أشاروا إلى ضرورة أن تظل أقل البلدان نموا على حذرها وأن تضمن ألا تكون المساعدة مشروطة.

١٥ - وطالب المشاركون أقل البلدان نموا بتهيئة مناخ ملائم للاستثمار حتى تستطيع أن توجه بصورة فعالة الشراكة بين الشركات الدولية والمحلية، وأن تحتضن تنظيم الأعمال التجارية الحرة. فعلى هذه البلاد أن تحسن من الأطر التنظيمية المتعلقة بحقوق الملكية، والحصول على التمويل، والبنية التحتية. ولا بد أن تحتوي سياسات تشجيع القطاع الخاص للحد من الفقر على أبعاد اجتماعية، مثل تشجيع النساء والسكان الذين يعيشون في أوضاع من الحرمان، بحيث يستطيعون المشاركة في الاقتصاد على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، لا بد من تشجيع برنامج الاتفاق العالمي من أجل وضع ممارسات أخلاقية لقطاع الأعمال التجارية.

١٦ - ووجه المشاركون نداء إلى منظومة الأمم المتحدة لكي تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الإسراع في تنفيذ برنامج بروكسل.

٢ - سداد الإدارة

١٧ - أشار المجتمعون إلى الالتزام الثاني من برنامج بروكسل ''سداد الإدارة على المستوى الوطني والدولي''، وإلى التقرير الذي صدر حديثا عن مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن الإدارة في أقل البلدان نموا[(١)]، وأبرز المشاركون أهمية سداد الإدارة كشرط أساسي للتنمية. وأكدوا ضرورة سداد الإدارة وإطار السياسات اللازم له ضمانا لاستخدام الإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية من أجل القضاء على الفقر.

(١) مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''الإدارة من أجل المستقبل: الديمقراطية والتنمية في أقل البلدان نموا''، نيويورك، ٢٠٠٦.

١٨ - وأكد المشاركون أن محاربة الفساد أمر ضروري لاستخدام الموارد المحدودة على الوجه الأمثل. وضمانا للشفافية والمساءلة، فلا بد من رفض وتقييم مبادرات سداد الإدارة.

١٩ - وأبرز البعض أهمية الإشكال التقليدية للإدارة واحترام القيم المحلية، والمسؤولية الجماعية. ففي أغلب الأحيان يكون لدى مجتمعات الشعوب الأصلية آليات فعالة لتشجيع أهدافها الإنمائية، وهي الآليات التي ينبغي للمجتمع الدولي احترامها. فالمشاركون تعلموا من بعض مبادرات الشعوب الأصلية التي انطوت على آليات فعالة للحد من الفقر. وعلى أقل البلدان نموا، وكذلك المجتمع الدولي، ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم المشروعات الإنمائية التي تأتي من مبادرات محلية. وفي هذا الصدد، طُلب من الأمم المتحدة أن ترصد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتضمن أن هذه الموارد تصل إلى المشروعات التي تأتي من مبادرات محلية.

٣ - تدبير الموارد اللازمة للتنمية

٢٠ - يحتاج الأمر إلى موارد مالية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتشجيع النمو العادل والمستدام في أقل البلدان نموا. وقد لاحظ المشاركون أن من الممكن تعبئة الموارد المالية عن طريق شطب جميع ديون جميع البلدان الأقل نموا، وتشجيع آليات الاعتماد على الذات مثل تمويل المشروعات الصغيرة والتعاونيات ،وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة (للبلدان النامية)، و ٠,٢ في المائة (لأقل البلدان نموا) من الدخل القومي الإجمالي، وزيادة فرص نفاذ صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان النامية، وإيجاد آليات مبتكرة للتمويل مثل فرض رسوم على تذاكر السفر بالطائرات. كما أكد مشاركون على ضرورة وجود أفكار محلية لحشد الموارد المالية. وفي هذا الصدد، ضرب المثل بنجاح الأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات تمويل المشروعات الصغيرة، وكيف أن الأفكار البسيطة يمكن أن تغير حياة الملايين من الفقراء.

٢١ - ودعا العديد من المشاركين الجهات المانحة إلى عدم الاكتفاء بتقديم المعونة لحالات الطوارئ، بل وضمان استدامة وكفاية الموارد اللازمة للتنمية طويلة الأجل. واقترح أحد المشاركين استخدام المعونة في إيجاد فرص عمل وأعمال لائقة، إذ أن هذين الموضوعين يمثلان تحديا كبيرا لأقل البلدان نموا. كما أوصي بأن توجه المعونات المتلقاة إلى المناطق الريفية حيث تشتد الحاجة إليها. كما ركز المشاركون على ضرورة إدماج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة على قدم المساواة في برامج المعونة.

٤ - التجارة

٢٢ - دعا الكثير من المشاركين إلى إطار عادل للتجارة، مشيرين إلى أوجه القصور في النظام التجاري العالمي القائم. وأكد هؤلاء أنه في أغلب الأحيان ما تجنب المفاوضات التجارية القلاقل المتعلقة بالتنمية. فالقدرات البشرية والمالية المحدودة في أقل البلدان نموا تعرقل بشكل خطير قدرة ممثلي هذه البلدان على المشاركة بصورة كاملة في المحادثات التجارية الدولية. ودعا الممثلون، في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى: (أ) النظر الدقيق في تصنيف أقل البلدان نموا تلافيا لعودة بعض الدول إلى فئة أقل البلدان نموا، نتيجة تنصيف سابق لأوانه؛ (ب) تهيئة ظروف تمكن أقل البلدان نموا من المشاركة الحقيقية في عملية مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٢٣ - ودعا المشاركون البلدان النامية إلى أن تنفذ التزاماتها بجعل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية ''جولة للتنمية'' بوضع سياسات تجارية مناصرة للفقراء، وإتاحة فرص حقيقية للحد من الفقر في أقل البلدان نموا عن طريق التجارة. وإذا كانت فرص النفاذ إلى الأسواق التفضيلية لم تعط بعد الفوائد المنتظرة منها لأقل البلدان نموا، فإن المشاركين حددوا الخطوات التالية كاحتياجات لها أولويتها: (أ) منح صادرات البلدان الأقل نموا فرصة للنفاذ إلى الأسواق دون رسوم أو حصص بشكل دائم؛ (ب) تخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية، وعدم زيادة هذه الرسوم، وإلغاء الحواجز غير الجمركية؛ (ج) تبسيط القواعد المشددة لشهادة المنشأ؛ (د) حرية حركة العمالة؛ (هـ) إنشاء صندوق عالمي لمواجهة تآكل الأفضليات.

٢٤ - ولوحظ أن إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي من خلال إتاحة فرصة أفضل أمامها للنفاذ إلى الأسواق ما زال يمثل تحديا كبيرا. ورغم أن الحزمة الإنمائية التي ووفق عليها مؤخرا في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ والذي منح ٩٧ في المائة على الأقل من منتجات أقل البلدان نموا فرصة للنفاذ إلى الأسواق دون رسوم أو حصص، كان موضع ترحيب، فإنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لزيادة فرص نفاذ أقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية. ودعيت البلدان المتقدمة إلى السماح بنفاذ جميع صادرات أقل البلدان نموا دون أي حصص.

٢٥ - وكان هناك إدراك واسع بأن الإعانات الضخمة التيتيقدم للمزارعين في الدول المتقدمة تخل بالإنتاج الزراعي في أقل البلدان نموا. ودعا الكثير من المشاركين إلى إلغاء هذه الإعانات تماما، وإلى إصلاح الاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الزارعية.

٥ - الهجرة

٢٦ - من بين المجالات الأخرى التي تم التركيز عليها أثناء جلستي تبادل الرأي، حرية انتقال العمال والسياسات اللازمة لتحسين قدرة العمال على التنقل. وكما هو الحال في التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال، فإن على المجتمع الدولي أن يدعو إلى سوق عالمية للعمالة غير الماهرة، وأن يواصل جهوده في الضغط من أجل تحقيق تقدم جوهري في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن دخول العمال، بصفة مؤقتة، من أقل البلدان نموا إلى البلدان المتقدمة.

٦ - الفئات الضعيفة

٢٧ - حُثت أقل البلدان نموا على وضع سياسات مناصرة للفقراء توجه بصورة خاصة نحو الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب والسكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعوقين والمشردين. فمشاركة هذه الفئات في صياغة السياسات وتنفيذها أمر له أهميته في تحقيق أهداف برنامج بروكسل.

٢٨ - وأكد بعض المشاركين أن المرأة في البلدان الفقيرة تتحمل وطأة الفقر المدقع، ودعوا إلى أن تنسق حكومات أقل البلدان نموا جهودها لكي تضمن إدراج المرأة في عمليات صنع القرار. كما أشاروا إلى أن وباء الإيدز قد أثر بشكل غير متوازن على الفقيرات، اللواتي أصبحن ''مستبعدات'' من أي نشاط مدر للدخل نتيجة لذلك. كما أن النساء في هذه البلدان يربحن أقل كثيرا من نظرائهن من الذكور، بسبب أميتهن في أغلب الأحيان وخضوعهن لمجموعة من القيود الثقافية. وحث المشاركون أقل البلدان نموا على إشراك المرأة بصورة إيجابية في إعداد الخطط الإنمائية، وبرامج التنمية الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية. وعلى أقل البلدان نموا أن تطبق أساليب مبتكرة في مواجهتها لتلك التحديات التي تعوق دخول المرأة مجال الأعمال التجارية الحرة.

٢٩ - وذكّر المشاركون بأن الشباب يمثلون ثروة للمجتمع وأنه يمكنهم المساهمة بصورة ملموسة في تنفيذ برنامج بروكسل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى إدماج قضايا الشباب في جميع سياسات أقل البلدان نموا. كما ينبغي إقامة منبر لتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار على الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية.

٣٠ - وُوجه الانتباه إلى المشكلة الخطيرة للمشردين داخليا. فالكثير من أقل البلدان نموا يستضيف مشردين داخليا ولاجئين من البلدان المجاورة، دون قدرة كافية أو بنية تحتية تسمح باستيعابهم. ولوحظ أن اللاجئين يمكن أن يساهموا في الاقتصاد المحلي. وبالتالي ينبغي إعطاء المشردين داخليا فرصا متساوية للمشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية. ولا بد من إعطاء

الحقوق الكاملة للمشردين داخليا واللاجئين لكي يتنقلوا ويكسبوا قوت عيشهم. والصكوك اللازمة لدعم الحقوق الأساسية للمشردين في الداخل واللاجئين متوافرة دوليا، ويجب على الحكومات تطبيقها. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في اعتباره بعض المبادرات، كمبادرة ''المنح الإنسانية السليمة'' لكي يسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية طويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية لإيجاد أوضاع ملائمة لإعاشة العائدين.

باء - الجلسة الأولى: تسخير الشراكة من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا

١ - الحملة العالمية لدعم أقل البلدان نموا

٣١ - أبرزت مداخلات عدة وجود ''ثغرة في استقطاب الدعم'' لصالح أقل البلدان نموا ودعت إلى ضرورة إطلاق حملة توعية عالمية لصالح أقل البلدان نموا. وستركز هذه الحملة على قضايا من قبيل شطب الديون بالكامل، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية متزايدة وموحدة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز دور المرأة في صنع القرار. وينبغي للرسالة التي ستطلقها هذه الحملة العالمية المقترحة أن توجَّه إلى أقل البلدان نموا وكذلك إلى شركائها الإنمائيين. كما ينبغي لهذه الحملة أن تراعي صوت المرأة وأن تتواصل مع المجموعات الأهلية ومراكز الدراسات. وفي إطار هذه الحملة، دعا المشاركون الدولَ الأعضاء إلى عقد جلسات بشأن برنامج بروكسل. ودعا أحد المشاركين إلى أن تخصِّص ''فرص لمشارَكة أقل البلدان نموا'' في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

٣٢ - وأبرزَ المشاركون أهمية الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أنهم لاحظوا أن المكتب غير مجهز بموارد بشرية ومالية كافية تسمح له بالاضطلاع بولايته على نحو كامل.

٢ - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٣٣ - ارتأى المشاركون أن من الأساسي وضع استراتيجيات إنمائية وطنية مناسبة بغية تحقيق أهداف برنامج بروكسل فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتصدى للشواغل الحقيقية التي تساور الفقراء، كقضايا الرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة والعمل الكريم، والحصول على المياه النظيفة وتمكينهم على الصعيدين السياسي والاجتماعي. كما ينبغي للحكومات أن تضع نُهُجا ''تصاعدية'' تسمح للمجتمعات المحلية بوضع مشاريع إنمائية والتخطيط لها وتنفيذها. وتقع على عاتق أقل البلدان نموا المسؤولية الأساسية عن وضع سياسات فعالة تلبي احتياجات جميع مواطنيها. وأشار

المشاركون إلى أنه ينبغي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومات العمل معا على وضع وتنفيذ خطط إنمائية وطنية سديدة. وينبغي لهذه الجهود أن تحظى بدعم المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف، لا سيما منظومة الأمم المتحدة، من خلال توفير الموارد الكافية والمساعدة التقنية.

٣ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٤ - شدد مختلف المشاركين على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف برنامج بروكسل وغاياته. كما جرى التأكيد على أنه يمكن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز ديمقراطية الإدارة والحد من الفقر.

٣٥ - وكي يتسنى لأقل البلدان نموا الاستفادة بشكل كامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها تحتاج إلى تطبيقات البرامجيات لا سيما في مجال الإدارة الإلكترونية. لذا أُهيبَ بالمانحين من القطاعين العام والخاص مساعدة أقل البلدان نموا في توفير هذه البرامجيات بالنظر إلى أن الموارد المالية لا تزال غير كافية. وطُرحت التوصيات التالية: (أ) أن تعرض البلدان المانحة استثمارات مجانية في برامجيات الإدارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا، وأن تشجع على إعادة استخدام البرامجيات على المستوى الوطني، فضلا عن تكنولوجيا المصدر المفتوح والوصلات البينية الحاسوبية المتعددة اللغات في تنمية قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) أن تشيع أقل البلدان نموا مناخا مؤاتيا لتيسير نقل المعارف وكفالة التواؤم والاستدامة في ما يتعلق بالبنية التحتية والصناعات المحلية ورأس المال البشري؛ (ج) أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في إنشاء إطار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - الصحة والتعليم

٣٦ - أعرب المشاركون عن القلق إزاء افتقار قطاع الصحة إلى الموارد المالية الكافية، لا سيما لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسوى ذلك من الأمراض المعدية كالملاريا. ودعا ممثلو المجتمع المدني الشركاء الدوليين إلى المساعدة في تمويل المبادرات المتعلقة بالصحة الإنجابية التي تطلقها المنظمات المحلية غير الحكومية. وحثوا على تحقيق تعاون أقوى بين جميع الشركاء الذين يقدمون خدمات الصحة الإنجابية بهدف اتّباع خطة مشتركة للترويج لبرامج التربية الجنسية. كما أُعرب عن القلق إزاء الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجالات استراتيجية، مثل الحصول على المياه وخدمات الرعاية الصحية. وجرى

التأكيد أن للمجتمع المدني دورا يؤديه في هذه المجالين في رصد تعهد القطاع الخاص وفي كفالة حماية الفقراء الذين يشكلون الفئة الأكثر ضعفا.

٣٧ - وفي ظل استمرار عدم توافر الموارد الكافية للاضطلاع بالأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل، لا تزال نوعية التعليم تشكل تحديا كبيرا في أقل البلدان نموا. لذا ينبغي أن توفَّر للمدرِّسين حوافز مشجعة، أي رواتب وظروف عمل أفضل، ومواد تدريبية وتعليمية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي مواءمة المناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل.

جيم - الجلسة الثانية: إطلاق طاقات العمل التجاري الحر من أجل إنهاء الفقر في أقل البلدان نموا

١ - مناخ الأعمال التجارية والاستثمار

٣٨ - كُرر التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية. وأكد ممثلو القطاع الخاص مصلحتهم في تعزيز التقدم الاجتماعي، بما في ذلك استنباط طرق مبتكرة لحمل المجتمعات ذات الدخل المنخفض على الانخراط في أنشطة الأعمال التجارية عن طريق إيجاد حالات ''تفيد الجميع'' من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وجرى تبادل أمثلة على هذه المبادرات. ويمكن للشركاء في مجال الأعمال التجارية من البلدان المتقدمة النمو أن يوفروا خدمات استشارية للبلدان النامية في بناء شبكات إقليمية من المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وينبغي تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص على نحو يسمح بتسخير ثراء القطاع الخاص، من حيث المعارف والموارد، تحقيقا للتنمية المستدامة.

٣٩ - وأكد المشاركون من القطاع الخاص وبعض الدول الأعضاء أن السياسة العامة وعدم الاستقرار الاقتصادي يهددان بشكل جدي الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. وأوصوا بأن تعمل حكومات أقل البلدان نموا على التعجيل بتهيئة المناخ الملائم للقيام بالأعمال التجارية، وتشجيع الأوساط التجارية على تسخير مهاراتها الابتكارية والمذلِّلة للمشاكل تحقيقا للتنمية الاقتصادية. وجرى أيضا التأكيد على ضرورة تحسين الأطر التنظيمية لصون حقوق المُلكية. كما جرى إبراز أهمية بناء قدرات المؤسسات التجارية وأصحاب المشاريع التجارية الحرة المحليين وحصولهم على التمويل، بوصفهما أمرين حيويين لتنمية القطاع الرسمي.

٢ - البنية التحتية والخدمات الأساسية

٤٠ - اتفق معظم المشاركين على أن الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، لا سيما الطرقات والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافئ، أمر أساسي لجذب الاستثمار

الأجنبي المباشر والاضطلاع بالأنشطة الإنمائية بشكل عام. ومع أن المسؤولية الأساسية عن هذا النوع من الاستثمار تقع على عاتق البلد المعني، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي ضروري، لا من حيث توفير التمويل فحسب، بل أيضا لكفالة اتساق السياسات على نحو لا يُغفِل أبعادَ التنمية الاجتماعية.

٤١ - كما أثير بعض القلق من الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا في خصخصة خدمات القطاع العام، كخدمات توفير المياه والطاقة والرعاية الصحية. فالخصخصة مسألة معقدة حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو؛ لذا يتعين على أقل البلدان نموا أن تدرس بعناية ما يترتب عل هذه العملية من آثار، لأنها يمكن أن تؤدي إلى عرقلة الحصول على الخدمات الأساسية. وفي العديد من الحالات لا يزال تدخل الدولة مطلوبا لتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية.

٣ - المؤسسات التجارية المحدودة والصغيرة والمتوسطة

٤٢ - أكد عدد من المشاركين على أهمية توفير القروض المحدودة، لا سيما للمرأة، في المناطق الريفية. وأبرَزَ بعض المشاركين مكامن الخطر من مغبة الإفراط في الاعتماد على التمويل المحدود في غياب إطار تنظيمي فعال. ودعوا إلى توفير الفرص لبناء قدرات المنخرطين في القطاع غير الرسمي.

٤٣ - ودعا المشاركون حكومات أقل البلدان نموا إلى تهيئة مناخ ملائم للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير التدريب وبناء القدرات للمنخرطين في أعمال هذه المؤسسات، لما لها من دور هام في خلق فرص العمل. ومن الضروري زيادة قدراتها على توفير العمالة.

٤٤ - وتشاطر المشاركون مثالا ناجحا على تنمية روح العمل التجاري الحر القابلة للاستمرار. وهو عبارة عن مشروع يركز على تنمية المجتمعات الأهلية للمؤسسات التجارية المحدودة في المناطق الريفية، وعلى العمل في الوقت نفسه على حماية الثقافة المحلية والبيئة الطبيعية. ونجح هذا المشروع لأنه راعى السياق الثقافي لمختلف الفئات العرقية، ووفر فرصا تعليمية تضمنت برامج لمحو الأمية وتعليم السلوك الأخلاقي. وجرى التشديد على أن الدعم المقدم للمرأة الريفية ولروح العمل التجاري الحر بين الشباب، كتوفير فرص تفضيلية للحصول على القروض، إنما يعد أمرا أساسيا لهاتين الفئتين الضعيفتين كي تتمكنا من الانخراط في الأنشطة المدرّة للدخل.

٤ - الزراعة والعمالة

٤٥ - يحول عدمُ وجود صناعات غذائية للمنتجات الزراعية في أقل البلدان نموا دون مواصلة تطوير القطاع الزراعي وتوفير العمالة فيه. لذا، ينبغي للحكومات أن تقوم، بدعم من المجتمع الدولي، بإنشاء بنية تحتية أساسية للصناعات الغذائية الزراعية وتوفير مناخ مؤات لتنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز احترام حقوق حيازة الأرض والمُلكية. وينبغي إيلاء انتباه كاف لإدارة النظم الإيكولوجية كي تكون الجهود المبذولة للقضاء على الفقر فعالة.

٤٦ - وتشكل بطالة الشباب سببا رئيسيا لا للفقر وحده، بل أيضا لجنوح الأحداث، وقد تؤدي أحيانا إلى قلاقل سياسية. لذا ينبغي أن تشكل عمالة الشباب شاغلا وطنيا. فالشباب بحاجة إلى دعم مالي وتقني لإطلاق روح العمل التجاري الحر لديهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم الحوافز للمزارعين الشباب لإبقائهم منخرطين في القطاع الزراعي. وتضم الأعمال التجارية في المجال الزراعي شريحة واسعة من السكان، مما يُبرز ضرورة اعتماد نُهج مختلفة وشاملة للجميع في رسم السياسة العامة المتعلقة بإيجاد فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمبادرات الإقليمية، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تقدم الدعم لمزارعي الأسر الريفية. ويجب العمل في الوقت نفسه على تطبيق الاتفاقات الدولية. ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور هام تضطلع به من خلال منظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٤٧ - وأُوصيَ بأن ترصد أقل البلدان نموا قدرا أكبر من الموارد لتنمية الزراعة. ولوحظ أن معظم الحكومات لم تتمكن من بلوغ أهداف إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ الذي أوصى بزيادة الاعتمادات المرصودة للزراعة لتبلغ نسبة ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية في غضون خمس سنوات. ويجب أن يترافق بناء القدرات في القطاع الزراعي مع احترام حقوق حيازة الأرض والمُلكية، بما يمكِّن المزارعين من امتلاك أرضهم واستثمارها.